

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة الأعمال



عنوان البحث

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

إعداد الطالب/

طه عبدالله السقاف

إشراف/

د. فايز جراد

د. الفيصل عبد الحميد

العام الدراسي:

2026

مقدمة:

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر التي تعتمد عليها الدول في بناء اقتصاد متنوع وقادر على مواجهة التغيرات، فهي ليست مجرد نشاط تجاري محدود، بل هي وسيلة فعالة لخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة. ومع التطور الاقتصادي السريع الذي يشهده العالم، أصبح من الواضح أن هذه المشاريع تلعب دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، إضافة إلى دورها في تشجيع الخريجين الجدد والشباب على دخول عالم الأعمال بدلاً من الاعتماد في مداخيلهم على الوظائف الحكومية أو الخاصة. وفي المملكة العربية السعودية، ازدادت أهمية هذه المشاريع خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد إطلاق المملكة رؤية 2030 التي ركزت على بناء اقتصاد مزدهر يعتمد على التنوع والابتكار. وقد جاءت الرؤية بمجموعة من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سواء من خلال توفير التمويل، أو تسهيل الإجراءات، أو تقديم برامج تدريبية تساعد أصحاب المشاريع على تطوير مهاراتهم. وأسهم هذا الاهتمام في تغيير نظرة المجتمع تجاه العمل الحر، وأصبح تأسيس مشروع صغير خياراً واقعياً وتحدياً مرغوباً للكثير من الشباب.

ورغم هذا الدعم، ما تزال المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على أدائها واستمراريتها، مثل صعوبة الحصول على التمويل المناسب، أو نقص الخبرة الإدارية، أو ضعف القدرة على التسويق والمنافسة، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالابتكار والتطور التقني. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه التحديات ليست جديدة، بل هي موجودة في كثير من الدول، حيث يرى باحثون مثل Wang (2016) وJiang (2014) أن ضعف الوصول إلى التمويل ونقص المهارات الريادية من أبرز الأسباب التي تعيق نمو هذه المشاريع. وفي السياق السعودي، أوضحت دراسة الحسون (2020) أن التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة خلال العقود الماضية جعلت من الضروري التركيز

على برامج جديدة تتناسب مع المرحلة الحالية، وتدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني.

وبناءً على ذلك، تأتي أهمية دراسة العوامل المؤثرة في أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، خصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، وذلك لفهم واقع هذا القطاع الحيوي، وتحديد أبرز التحديات التي يواجهها، واقتراح حلول تساعد على تطويره وتعزيز دوره في تحقيق أهداف رؤية 2030.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الانتشار الكبير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفي كثير من الدول، إلا أن تأثيرها الفعلي على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل ما يزال متفاوتاً، ولا يظهر دائماً بالشكل المتوقع. فهذه المشاريع، رغم أهميتها، تواجه مجموعة من التحديات التي قد تعيق نموها واستمرارها، مثل صعوبة الحصول على التمويل، وضعف الخبرة الإدارية، ومشكلات التسويق، إضافة إلى بعض الإجراءات التنظيمية التي قد تؤثر على قدرتها في التوسع أو الاستدامة.

وتشير الملاحظات الأولية إلى أن هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على أداء هذه المشاريع، وعلى قدرتها في القيام بالدور الاقتصادي والاجتماعي المطلوب منها. ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة في محاولة فهم طبيعة هذه التحديات، ومدى تأثيرها على استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودورها في توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، بعيداً عن ربطها المباشر بأي خطط أو رؤى وطنية، والتركيز بدلاً من ذلك على واقع هذه المشاريع كما هو في السوق السعودي.

كما أن هناك اختلافاً واضحاً في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب تعدد المعايير المستخدمة في تصنيفها، سواء من حيث عدد العمال، أو رأس المال المستثمر، أو حجم المبيعات السنوية، مما يجعل من الضروري توضيح هذا الجانب لفهم طبيعة هذا القطاع بشكل أدق.

وبناءً على ذلك، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي تواجهها، والآليات التي يمكن أن تساعد في تطوير أدائها وتعزيز استدامتها. ويمكن صياغة السؤال الرئيس للدراسة على النحو التالي:

ماهي العوامل التي تؤثر على أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وكيف ينعكس ذلك على قدرتها في الاستمرار وتوفير فرص العمل؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المملكة، خاصة وأن هذا النوع من المشاريع أصبح اليوم من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لخلق فرص عمل جديدة للشباب وتحسين مستوى المعيشة للأسر. وتزداد أهمية الدراسة لأنها تحاول التركيز على المعوقات التي تحد من عمل هذه المشاريع، وفهم الأسباب التي تجعل بعض المشاريع تنجح وتستمر بينما يفشل البعض الآخر رغم توفر الفرص.

وتسهم هذه الدراسة أيضاً في توضيح أهمية هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، وزيادة الدخل السنوي للأفراد، والحد من البطالة من خلال فتح المجال أمام الشباب، خصوصاً الخريجين الجدد، للدخول في عالم الاستثمار والعمل الحر. كما تساعد في إبراز الدور الحقيقي لهذه المشاريع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، سواء داخل المملكة أو في التجارب العالمية المشابهة.

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومدى تأثيرها في تحسين مستوى المعيشة.
- تقديم فهم أعمق لكيفية مساهمة هذه المشاريع في زيادة الدخل وتقليل البطالة.
- توفير معلومات وبيانات يمكن أن يستفيد منها رواد الأعمال لفهم العوامل المؤثرة في نجاح مشروعاتهم واستمرارها.
- مساعدة صناع القرار في تطوير سياسات وبرامج أكثر فعالية لدعم هذا القطاع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، والاقتراب أكثر من الدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع الاهتمام المتزايد بهذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، أصبح من المهم التعرف على التجربة السعودية في هذا المجال، وكيف تطورت أنشطة هذه المشاريع، وما الذي حققته فعلياً على مستوى تحسين الدخل وخلق فرص العمل للشباب.

وتسعى الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه هذه المشاريع، سواء كانت تحديات مالية تتعلق بالتمويل، أو إدارية مرتبطة بإدارة المشروع وتشغيله، أو تسويقية تتعلق بالقدرة على الوصول إلى العملاء والمنافسة في السوق. كما تحاول الدراسة فهم ما إذا كانت هذه التحديات تختلف باختلاف نوع المشروع أو سنوات عمله أو مصادر تمويله، لأن هذه الاختلافات قد تساعد في تفسير أسباب نجاح بعض المشاريع وتعثر أخرى.

وتركز الدراسة أيضاً على تحديد المعالجات والآليات التي يمكن أن تسهم في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سواء من خلال تحسين بيئة العمل، أو تقديم برامج دعم مناسبة، أو توفير حلول تساعد أصحاب المشاريع على تجاوز العقبات التي تواجههم. ويأتي ضمن أهداف الدراسة كذلك تحليل أثر هذه المشاريع على مستوى المعيشة، وقياس دورها في خلق فرص عمل جديدة، باعتبار أن هذا الجانب يمثل أحد أهم المبررات التي تدفع الدول إلى دعم هذا القطاع.

وفي النهاية، تهدف الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي، وتحسين قدرتها على الاستمرار والنمو، بما يجعلها عنصراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تساؤلات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من سؤال رئيس يتمثل في: ما هو دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل للشباب؟ ومن هذا السؤال يمكن أن نخرج بمجموعة من التساؤلات التي تهدف إلى توضيح الجوانب المختلفة لهذا الدور، وفهم طبيعة تأثير هذه المشاريع داخل المجتمع. ومن بين هذه التساؤلات: إلى أي مدى تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة؟ وما الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في خلق فرص عمل جديدة، وما حجم تأثيرها في الحد من البطالة؟

أيضاً تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحد من قدرتها على أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى محاولة فهم العوامل التي يمكن أن تعزز نجاح هذه المشاريع وتزيد من قدرتها على الاستمرار والنمو.

هذه التساؤلات تأتي في إطار محاولة تقديم صورة شاملة عن واقع هذا القطاع الحيوي، وتحليل العوامل التي تؤثر في أدائه، سواء كانت عوامل مساعدة أو معيقة، بهدف الوصول إلى فهم أعمق لدوره الفعلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير ودعم.

فروض الدراسة:

انطلاقاً من تساؤلات الدراسة، يمكن صياغة جملة من الافتراضات المستمدة من الإطار النظري، والتي تسعى إلى استيعاب طبيعة العلاقة بين نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأثره على مستوى المعيشة وفرص العمل. ويفترض الباحث أن لهذا القطاع تأثيراً مباشراً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وأن أدائه يتأثر بعدد من العوامل المرتبطة بالتمويل والإدارة والبيئة التنظيمية. ويمكن صياغة فروض الدراسة على النحو الآتي:

1. توجد علاقة إيجابية بين نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة.
2. تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة.
3. تؤثر التحديات المالية والإدارية والتسويقية بشكل سلبي على أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على الاستمرار.
4. يسهم توفر الدعم والتمويل والبيئة التنظيمية المناسبة في تعزيز نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

سيتم استعراض الدراسات التي تناولت دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص العمل، مع تحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحديد الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها.

الدراسة الأولى:

تناولت دراسة علي بن ناجح علي منصور بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030 – دراسة تطبيقية" واقع هذا القطاع في المملكة، وركزت على التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة لتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية. وأشارت الدراسة إلى أن ضعف التمويل يمثل أحد أبرز العقبات التي تحد من نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما دفع الباحث إلى التوصية بإنشاء صندوق مالي متخصص يقدم قروضاً منخفضة الفائدة، مع إمكانية مشاركة الصندوق في الأرباح لفترة محددة. كما أوصت الدراسة بضرورة تحويل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة مستقلة لضمان اهتمام أكبر بهذا القطاع الحيوي.

وأوضحت الدراسة أن ضعف الخبرة الإدارية يعد من أهم أسباب تعثر المشاريع، حيث تتوقف نسبة كبيرة منها خلال السنة الأولى من التشغيل، وهو ما يستدعي إنشاء مراكز ومعاهد تدريب متخصصة لتأهيل الشباب في مجالات الإدارة والقيادة والتخطيط. كما شددت على أهمية تحفيز الاستثمار في المناطق النائية والقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والتكنولوجيا والزراعة، بدلاً من التركيز على الأنشطة التجارية والخدمية. وأكد الباحث كذلك على ضرورة دعم ثقافة العمل الحر، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وتوسيع فرص التسويق داخلياً وخارجياً، إضافة إلى اقتراح إنشاء بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل حصولها على التمويل.

الدراسة الثانية:

قدّم إبراهيم محمد الحسون في دراسته "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات - المعالجات" تحليلاً معمقاً للمعوقات التي تواجه هذا القطاع، مع التركيز على الجوانب التنظيمية والمالية والإدارية. وأوضحت الدراسة أن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق نمو هذا القطاع، مما يستدعي وجود آليات واضحة للإشراف والمتابعة وتقديم الدعم المستمر. كما أشارت

الدراسة إلى أهمية توفير التمويل المناسب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع تقديم خدمات محاسبية تساعد على إعداد القوائم المالية وتقليل التكاليف التشغيلية.

وبيّنت الدراسة أن الرسوم الحكومية تشكل عبئاً إضافياً على هذه المنشآت، مما يجعل خفضها خطوة ضرورية لدعم استمراريته. كما ركز الباحث على أهمية تمويل المشاريع النسائية، وتسهيل الإجراءات الحكومية، وتنظيم برامج تأهيل لأصحاب المنشآت لتمكينهم من الحصول على فرص أعمال من الشركات الكبرى. وأكدت الدراسة على ضرورة نشر الوعي بأهمية التنظيم المحاسبي، ووضع استراتيجيات لتعزيز ثقافة الادخار وجذب المدخرات الصغيرة، إضافة إلى الحاجة لإطار رقابي فعال يوفر الحماية للمدخرين.

كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الطلب على منتجات وخدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال بيئة اقتصادية وتشريعية محفزة، وإنشاء مؤسسات إقراض توفر شروطاً ميسرة للتمويل، مع وجود جهاز تدريبي متخصص يدعم الريادة. واختتم الباحث توصياته بالدعوة إلى تخصيص نسبة إلزامية من العقود الحكومية والخاصة لصالح المنشآت الصغيرة، بما يساعدها على تجاوز المنافسة غير العادلة مع الشركات الكبرى. غير أن الدراسة الحالية تختلف من حيث زاويتها التحليلية، إذ تتناول الأثر الاجتماعي لهذا القطاع جنباً إلى جنب مع الجوانب التنظيمية والمالية، وهو ما لم تتوسع فيه هذه الدراسة بشكل كافٍ.

الدراسة الثالثة:

قدّم كل من ناصر العميم ومصطفى محمد الكرداوي دراسة بعنوان "دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، وركزت الدراسة على تحليل الجوانب التي تؤثر في أداء المشاريع الصغيرة وقدرتها على الاستمرار والنمو. وأوضحت الدراسة أن ضعف المهارات الإدارية لدى أصحاب المشاريع يمثل أحد أهم العوامل التي تحد من كفاءتها، مما يستدعي توفير برامج تدريبية متخصصة في مجالات الإدارة والتخطيط والقيادة. كما أشارت الدراسة إلى أهمية تحسين البيئة التنظيمية وتسهيل الإجراءات الحكومية، باعتبارها من العوامل الأساسية التي تساعد على رفع كفاءة هذا القطاع.

وبيّنت الدراسة أن توفير التمويل بشروط ميسرة يعد عنصراً مهماً في دعم المشاريع الصغيرة، إلى جانب ضرورة رفع الوعي المحاسبي لدى أصحابها لضمان استدامة العمل وتقليل المخاطر المالية. كما أكدت الدراسة على أهمية تعزيز

ثقافة الادخار وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة، إضافة إلى ضرورة تطوير مهارات العاملين داخل هذه المشاريع وتحسين جودة المنتجات والخدمات لرفع القدرة التنافسية. واختتم الباحثان توصيائهما بضرورة تفعيل دور المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير بيئة عمل مناسبة تساعد على رفع كفاءتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

الدراسة الرابعة:

قدّم حمد رويشد الجابري في دراسته "دور المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وأثرها في الاقتصاد السعودي" تحليلاً لأهمية هذا القطاع في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المملكة. وأوضحت الدراسة أن تمكين الشباب يمثل أحد أهم العوامل التي تسهم في تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يستدعي توفير بيئة مناسبة تساعد على دخول سوق العمل من خلال تسهيل الإجراءات الحكومية وتقديم الدعم المالي اللازم. كما أشارت الدراسة إلى أهمية توفير برامج تدريب وتأهيل لأصحاب المشاريع، بهدف رفع مستوى الوعي الاستثماري لديهم وتعزيز قدرتهم على إدارة مشاريعهم بكفاءة. وبيّنت الدراسة أن الابتكار وتطوير الأفكار الريادية يعدان من العناصر الأساسية التي تسهم في استدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب ضرورة تحسين بيئة العمل وتوفير بنية تحتية داعمة تساعد هذه المشاريع على النمو. واختتمت الدراسة بالتأكيد على أهمية تفعيل دور المؤسسات الحكومية في دعم هذا القطاع، باعتباره أحد المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة في المملكة. وتلتقي الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في الاهتمام بالتنمية المستدامة، بيد أنها تتوسع في تحليل آليات الأثر، وتعطي حيزاً أكبر لقياس العلاقة بين نشاط هذا القطاع وفرص العمل التي يولدها فعلياً

الدراسة الخامسة:

قدّم فريق من الباحثين، من بينهم سديم الراشد وتهاني النعيمي وابتهاال محمد ورثعاء القحطاني ونورة العتيبي وريم القحطاني، دراسة بعنوان "معوقات عمل المشاريع في المملكة العربية السعودية – دراسة استطلاعية من وجهة نظر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز التحديات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وأوضحت النتائج أن ضعف الوعي المالي والإداري يمثل أحد أهم المعوقات التي تؤثر على

استمرارية هذه المشاريع، مما يستدعي توفير برامج تدريبية وورش عمل متخصصة تساعد أصحاب المشاريع على اكتساب المهارات اللازمة لإدارة مواردهم بكفاءة.

كما أشارت الدراسة إلى أهمية الاستعانة ببيوت الخبرة والمتخصصين في الجوانب المالية، خصوصاً فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية ودراسات الجدوى الاقتصادية، لما لها من دور كبير في تحديد التكاليف والإيرادات المتوقعة بشكل دقيق. وبيّنت الدراسة أن تدريب العاملين داخل المشاريع يعد عنصراً أساسياً في رفع مستوى الأداء وتحسين جودة العمل، إضافة إلى ضرورة توجيه أصحاب المشاريع نحو الممارسات الصحيحة التي تضمن استمرارية المشروع ونجاحه. واختتم الباحثون توصياتهم بالتأكيد على أهمية تعزيز الوعي الإداري والمالي لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتباره أحد العوامل الحاسمة في تجاوز المعوقات وتحقيق النمو.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأسس النظرية التي توضّح الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المملكة العربية السعودية. وتُعد هذه المشاريع من أهم مكونات الاقتصاد الوطني في مختلف دول العالم، نظراً لقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز التنوع الاقتصادي، إضافة إلى دورها في دعم الاستقرار الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل قاعدة واسعة للأنشطة الاقتصادية، حيث تسهم في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال استغلال الموارد المحلية، وتشجيع روح المبادرة، وتوفير بيئة مناسبة لنمو الأفكار الريادية. كما تُعد هذه المشاريع عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، نظراً لقدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، وسرعة استجابتها لاحتياجات السوق، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتسم بالبيروقراطية وببطء اتخاذ القرار.

وفي السياق السعودي، اكتسبت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة، خاصة مع إطلاق رؤية 2030 التي ركزت على تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. وقد أولت الرؤية اهتماماً كبيراً بهذا القطاع من خلال إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، وتقديم برامج دعم وتمويل متنوعة، وتسهيل الإجراءات الحكومية، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة للنمو.

وتبرز أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل، ودعم مشاركة الشباب والمرأة في سوق العمل. كما تسهم هذه المشاريع في خلق فرص اقتصادية محلية داخل المدن الصغيرة والمناطق النائية، مما يعزز التوازن التنموي بين المناطق المختلفة.

ورغم هذه الأهمية، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة عدداً من التحديات التي قد تعيق دورها التنموي، مثل صعوبة الحصول على التمويل، وضعف الخبرة الإدارية، وارتفاع التكاليف التشغيلية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالتسويق والمنافسة والبيئة التنظيمية. وتؤكد الدراسات السابقة أن التغلب على هذه التحديات يتطلب توفير برامج تدريب وتأهيل، وتسهيل الإجراءات الحكومية، وتقديم الدعم المالي والفني، وتعزيز ثقافة العمل الحر والابتكار.

وبناءً على ذلك، تنطلق هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم أعمق لدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل داخل المملكة، وتحليل العوامل التي تؤثر في أدائها، واستكشاف التحديات التي تواجهها، بما يسهم في تقديم توصيات تدعم هذا القطاع الحيوي وتساعد على تحقيق دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يهدف إلى تحليل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل داخل المملكة العربية السعودية. ويقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ثم تحليل العوامل المؤثرة فيها، واستنتاج العلاقات القائمة بينها، بما يساعد على الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

وقد تم استخدام هذا المنهج لعدة أسباب، من أهمها أن موضوع الدراسة يرتبط بقطاع اقتصادي واجتماعي واسع، يحتاج إلى تحليل البيانات المتاحة، واستعراض الأدبيات السابقة، ومقارنة النتائج للوصول إلى فهم شامل لطبيعة الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. كما يتيح هذا المنهج إمكانية تفسير الظواهر المرتبطة بالتحديات التي تواجه هذا القطاع، والعوامل التي تؤثر في نجاحه أو تعثره. واعتمدت الدراسة كذلك على المنهج الوثائقي من خلال جمع البيانات والمعلومات من المصادر الثانوية، مثل الكتب المتخصصة، والبحوث العلمية، والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية، إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السياقين المحلي والدولي. وقد ساعد هذا المنهج في بناء إطار نظري متكامل يوضح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها الاقتصادية، والتحديات التي تواجهها، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

كما تم تحليل محتوى الدراسات السابقة بهدف تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، واستخلاص الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها. وقد ساهم هذا التحليل في تعزيز الجانب العلمي للدراسة، وتحديد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير النتائج المتوقعة.

وبذلك، تجمع هذه الدراسة بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوثائقي، بما يضمن تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويساعد في الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاستفادة منها في دعم هذا القطاع الحيوي داخل المملكة..

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، إلا أن معظمها ركز على جوانب محددة مثل التحديات التي تواجه هذا القطاع، أو العوامل المؤثرة في كفاءته، أو دوره في التنمية المستدامة. كما ركزت بعض الدراسات على الجوانب الإدارية والمالية دون التطرق بشكل مباشر إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه المشاريع على مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.

وبذلك، تبرز فجوة بحثية تتمثل في غياب الدراسات التي تربط بشكل متكامل بين دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة من جهة، ودورها في خلق فرص العمل من جهة أخرى، مع تحليل هذا الدور في إطار التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في ضوء رؤية 2030. كما لم تتناول الدراسات السابقة بصورة شاملة العلاقة بين التحديات التي تواجه هذا القطاع والعوامل التي تعزز نجاحه وتأثير ذلك على دوره التنموي.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل متكامل يجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستكشاف أثرها الفعلي في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل داخل المملكة.

أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات التي ساعدت في جمع البيانات وتحليلها بما يتناسب مع طبيعة المنهج الوصفي التحليلي المستخدم. وقد تم الاعتماد بشكل رئيسي على المصادر الثانوية نظراً لارتباط موضوع الدراسة بالتحليل النظري والوثائقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. وتمثلت أدوات الدراسة فيما يأتي:

1. تحليل الأدبيات والدراسات السابقة

تم استخدام الدراسات السابقة كأداة أساسية لفهم واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستعراض الجهود البحثية التي تناولت هذا القطاع من حيث التحديات، والعوامل المؤثرة في نجاحه، ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ساعد تحليل هذه الدراسات في بناء إطار نظري متكامل، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها و الوصول إلى رؤية شاملة حول الموضوع، وربط البيانات النظرية بالواقع الاقتصادي للمملكة.

2. الوثائق والتقارير الرسمية

اعتمدت الدراسة على مجموعة من التقارير الصادرة عن الجهات الحكومية ذات العلاقة، مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وصندوق التنمية الوطني، إضافة إلى تقارير المؤسسات الدولية التي تناولت واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وقد ساعدت هذه الوثائق في توفير بيانات حديثة وموثوقة حول حجم هذا القطاع ودوره في الاقتصاد الوطني.

3. الكتب والمراجع المتخصصة

تم الرجوع إلى عدد من الكتب والمراجع العلمية التي تناولت مفاهيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها الاقتصادية، ودورها في التنمية المستدامة، إضافة إلى الكتب التي تناولت موضوعات الإدارة، والتمويل، وريادة الأعمال. وقد ساعدت هذه المراجع في دعم الجانب النظري للدراسة وتوضيح المفاهيم الأساسية.

وبذلك، اعتمدت الدراسة على أدوات متنوعة مكّنت من جمع بيانات دقيقة وموثوقة، وتحليلها بطريقة علمية تسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بعدد من الحدود التي توضح نطاقها وإطارها العام، وذلك لضمان التركيز على موضوع البحث وتحقيق أهدافه بدقة. وتشمل هذه الحدود ما يأتي:

1. الحدود الموضوعية

تتناول الدراسة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على العوامل التي تعزز هذا الدور، والتحديات التي قد تعيق تحقيقه. ولا تمتد الدراسة إلى تحليل تفصيلي للقطاعات الصناعية أو التجارية بشكل منفصل، كما لا تتناول المشاريع الكبيرة أو الشركات متعددة الجنسيات.

2. الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية، نظرًا لخصوصية البيئة الاقتصادية والتنظيمية، وارتباط موضوع البحث برؤية المملكة 2030 وبرامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولا تشمل الدراسة مقارنة بين المملكة ودول أخرى، إلا في حدود الإشارة إلى التجارب الدولية عند الحاجة.

3. الحدود الزمانية

تعتمد الدراسة على البيانات والدراسات المنشورة خلال السنوات الأخيرة، خصوصًا الفترة المتزامنة مع تطبيق رؤية 2030، وذلك لضمان مواكبة التحولات الاقتصادية الحديثة. ولا تمتد الدراسة إلى فترات زمنية سابقة بشكل تفصيلي إلا عند الحاجة لتوضيح تطور القطاع.

4. الحدود البشرية

تركز الدراسة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والجهات الحكومية الداعمة، والمؤسسات التمويلية، إضافة إلى تحليل الأدبيات العلمية ذات الصلة. ولا تشمل الدراسة إجراء مقابلات ميدانية أو استبيانات، نظرًا لاعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي والمصادر الثانوية.

5. الحدود المنهجية

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى تحليل الدراسات السابقة والوثائق الرسمية، دون استخدام أدوات ميدانية مثل الاستبيانات أو المقابلات. ويأتي هذا الاختيار انسجامًا مع طبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البيانات المتاحة.

المراجع:

- (1) منصور، ع. ن. (2020).
المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030: دراسة تطبيقية.
كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد الرابع - العدد التاسع - أغسطس 2020 م
(2) الحسون، إ. م. (2021).
المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات - المعالجات.
كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية • المجلد: 14، العدد: 2 (2021) ص 112-135
(3) العميم، ناصر، & الكرداوي، مصطفى محمد أحمد.
(2019). دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية.
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية؛
كلية التجارة، جامعة دمياط، جمهورية مصر العربية.
(4) الجابري، حمد رويشد.
دور المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وأثرها في الاقتصاد السعودي.
جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية – العدد 55 مارس 2024
(5) الراشد، سديم إبراهيم و النعمي، تهماني ناصر و ادريس، ابتهاج محمد و القحطاني، رثعاء سيف، و العتيبي، نورة
فيصل و القحطاني، ريم خالد.
معوقات عمل المشاريع في المملكة العربية السعودية (دراسة استطلاعية من وجهة نظر أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة).
المجلة الأكاديمية للبحوث والدراسات - مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية – المجلد 1، العدد 3 (57-79)، 2020